ان يستندوا اليها لنقض حجج رئيس الاركان؟».

وختم المصدر الصحفي تعليقه على قرار المحكمة بالقول: «تقريباً، لم يكن هناك بد من ان يرفض قضاة محكمة العدل العليا الالتماسات. فقد رفضوها ليس لأنه تنقصهم الشجاعة الأدبية في مواجهة السلطة التنفيذية، بل لأنهم لا يملكون الوسائل التي يمكن بواسطتها تعليل الشكوك في صحة التقدير للوضع الامني السائد في المناطق [المحتلة] الى الحدّ الذي يمكنهم من رفض شهادة رئيس الاركان العامة وقبول ادعاءات مقدمي الالتماسات» (المصدر نفسه).

مع ذلك، قال المصدر اياه انه اذا كان قرار المحكمة بالسماح بتنفيذ عملية الابعاد الجماعية، يشكّل عملياً، انهاء للجدل القانوني بشأنها، فانه غير قادر على انهاء الجدل السياسي العام (المصدر نفسه).

المبررات والتحفظات

الى جانب الجدل القانوني الذي رافق عملية الابعاد والذي تباينت فيه المواقف بين الترحيب والارتياح لقرار محكمة العدل العليا الذي أتاح تنفيذ عملية الابعاد، نشب، كذلك، جدل سياسي عام تراوح، أيضاً، بين التأييد لقرار الابعاد وتقديم المبررات دفاعاً عنه وبين التحفظ منه والتشكيك في الثمار السياسية المرجوة منه. مع ذلك، فقد حظي قرار الابعاد، بتأييد جارف على الصعيد الشعبي. فقط أظهر استطلاع للرأي أجري بعد تنفيذ عملية الابعاد، ان قرابة ٩١ بالمئة من الجمهور في اسرائيل يؤيدون القرار (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

وبطبيعة الحال، فمعظم الانتقادات كان موجهاً لموقف وزراء حركة «ميرتس» والحمائم في حزب العمل الذين أيّدوا القرار ودافعوا عنه وساقوا المبررات السياسية له. ونسبت مصادر صحفية الى بعض وزراء الحكومة قولهم ان الحكومة أيّدت قرار الابعاد دون معرفة حجم العملية. وتراوح عدد المبعدين حسب انطباع الوزراء بين «بضع عشرات» وبين قول رابين «ان الامر لا يتعلق ببضع عشرات». بينما قال وزير آخر انه سمع ان رابين تحدث عن عدد يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ شخص (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/١٨).

ودون الخوض في حيثيات المواقف التي أعرب عنها وزراء حكومة رابين في معرض دفاعهم عن قرار الابعاد وتبريرهم له، فانه يمكن، على وجه العموم، اجمال تلك التبريرات بالنقاط التالية:

اولاً، كان هناك اجماع على ان القرار بابعاد كوادر حركة «حماس» وتوجيه ضربة مؤلمة لها، هو في صالح عملية السلام والمعتدلين الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة وخارجها. فعلى حدّ قول الصحفي يوئيل ماركوس «فالواقع النفسي الذي أخذ يتشكّل مع تزايد نشاطات حركة حماس التي ازدادت هيبة وقوة في المناطق [الفلسطينية المحتلة]؛ هذا الواقع شكّل تهديداً جاداً لاستمرار عملية السلام. فالمعتدلون في المناطق [الفلسطينية المحتلة] بدأت الارض تتحرك من تحت اقدامهم» (المصدر نفسه). وبناء على هذا التقييم، وبحسب ماركوس، فقد «قرر وزير الدفاع، رابين، في هذا الاسبوع، احداث تغيير في المعايير القائمة في الحرب ضد الارهاب ـ بهدف تمكينه كرئيس للحكومة من مواصلة العمل على التقدّم في محادثات السلام دون ان يكون المسدس مصوباً الى مؤخرة رأسه. وعملياً، فقد توصل رابين، سوياً مع جهاز الامن، الى قرار مفاده انه دون توجيه ضربة فعلية لحركة حماس، تطال هيبتها، وقدراتها وبنيتها التحتية ومصادرها المالية، لن يكون بالامكان التوصل الى تسوية. وبقدر ما يبدو الامرُ مثيراً للسخرية، فهذا القرار يخدم مصالح منظمة التحرير الفلسطينية وممثليها في المناطق [الفلسطينية] المحتلة الذين نتفاوض معهم» (المصدر نفسه).

ثانياً: ان القرار بحكم كونه تجاوباً مع المزاج والشعور العام في أوساط الجمهور الاسرائيلي الذي أصيب بالاحباط الشديد والهستيريا من جراء التصعيد المتواصل في العمليات العسكرية ضد الجنود وقوى الامن الاخرى، فانه سوف يعمل على تهدئة الخواطر، وبالتالي فسوف يعزز قدرة الحكومة على مواصلة طريقها ومهامها. واعترف بعض الوزراء ان محاولة استرضاء الجمهور كانت أحد الاعتبارات وراء الاجماع الذي حظي به القرار. ووصل الامر ببعضهم حد الادعاء ان دعمهم لقرار الابعاد، انطلق من حرصهم على استمرار بقاء هذه الحكومة لأنها كانت مهددة بالسقوط أو